**محاضرة بعنوان :**

**الواقع العربي ومجتمع المعلومات**

ويبدو واضحا أن العالم العربي لم يستعد بعد للدخول في مجتمع المعلومات، على الرغم من انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعة المعلومات في بعض الدول العربية، إلا أنها لا زالت مرحلة البداية. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات وضعف القوى البشرية العاملة في هذه المجالات، وغياب السياسات الوطنية للمعلومات1[[1]](#footnote-2). وحتى على المستوى العالمي فإن مجتمع المعلومات لم يتحقق بشكل كامل إلا في 12 بلدا تشكل ما نسبته(25%) من مجموع سكان العالم لكنها تمتلك أكثر من (80%) من أجهزة الحواسيب وأجهزة الهاتف وأجهزة التلفزيون وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، سويسرا، السويد، كندا، بريطانيا، اسبانيا، فرنسا، هولندا، ايطاليا والاتحاد السوفيتي(سابقا)2.

لقد كتب **البداينة** معلقا على تقرير التنمية البشرية والذي يضم المعلومات عن نصيب المواطن العربي من وسائل المعلومات(الحواسيب الشخصية والاشتراك في الانترنت) ووسائل الاتصال (خطوط الهاتف العامة والهواتف الخلوية أو النقالة وأجهزة التلفزيونية) أن الوطن العربي يعرف تخلف معلوماتيا و يمكن وصفه بأنه مجتمع فقير معلوماتيا،ويلخص **نبيل علي** الملامح الرئيسية والظواهر الموجودة في البلاد العربية فيما يتعلق بالمعلومات وتكنولوجيا المعلومات في النقاط التالية:

* تصنف البلاد العربية ضمن البلاد الجائعة معلوماتيا وحاسوبيا.
* تركز الجهد الرئيسي للتطبيقات على النواحي التجارية والإدارية دون التطبيقات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والثقافية.
* ضعف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في معظم الدول العربية من شبكات اتصال وعمالة مدربة ، وغياب سياسات المعلومات الوطنية.
* الحاجز اللغوي لعدم كفاية الجهد التطويري لإدخال اللغة العربية بشكل جذري في المنظومة المعلوماتية، واقتصار جهود تعريب النظم والمعدات على الاستيعاب السطحي لخصائص اللغة العربية في إطار القيود الفنية لتكنولوجيا الحاسوب والاتصالات والمصممة أصلا لتلائم تطبيقات اللغة الانجليزية.
* وجود معظم بنوك المعلومات عن الوطن العربي خارجة، مما يصعب إتاحتها للمستخدم العربي ويجعلها عرضة لعدم الموضوعية وللأهواء السياسية والفكرية.
* ندرة البحوث والدراسات التي تتناول الأبعاد العربية لقضية المعلومات.
* عدم تجاوب نظم التعليم الرسمية في معظم الدول العربية مع المتطلبات المتجددة للعالم الحديث والتعامل مع عناصر التكنولوجيا الحديثة.
* عزوف المدير المهني والدارس عن طلب المعلومات واستخدامها والنظر إليها باعتبار أحد الموارد الهامة كالموارد الطبيعية والمادية1[[2]](#footnote-3).
* النقص الشديد في العمالة المدربة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهجرة العمالة المتخصصة2.
* الأسلوب السطحي الذي تتناول به وسائل الأعلام الجماهيرية في الوطن العربي القضايا الخاصة بالتكنولوجيا عموما وتكنولوجيا المعلومات بشكل خاص.

وقد حدد النادي العربي للمعلومات بدمشق أهم سمات الواقع العربي في مجال المعلومات في نقاط عديدة أهمها:

* انتشار ظاهرة الأمية بين المجتمعات العربية وانخفاض عدد المهتمين بالقراءة.
* غياب التشريعات العربية الملائمة لتنظيم مسألة المعلومات.
* ضعف الوعي العام حول أهمية المعلومات وخدمات المعلومات وانخفاض مستوى خدمات المعلومات المقدمة للمجتمع.
* لا يزال العرب بعيدين عن الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات.
* ضعف المشاركة العربية في الانترنت على كافة المستويات(الاشتراك والمواقع).
* الصناعة العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات ضعيفة وتقليدية أو تحويلية3[[3]](#footnote-4).
* لا ينفق العرب على البحث العلمي سوى مبالغ ضئيلة( أقل من 1% من الناتج القومي).
* لا تزيد التجارة المتبادلة بين الدول العربية عن نسبة (12%) من الحجم الإجمالي للتجارة.

وللوقوف أكثر حول أهم العوامل المؤثرة في مجتمع المعرفة في الوطن العربي على غرار العناصر التي تطرقنا إليها آنفا سنحاول أن نقف عندها بنوع من التفصيل عبر المحاور التالية :

**عوامل البنية التحتية(الأساسية): وتتمثل في النقاط التالية:**

* ما تزال معظم شبكات الاتصالات في الدول العربية بحاجة إلى التطوير لكي تتمكن من التعامل بكفاءة مع التكنولوجيا الرقمية الحديثة1[[4]](#footnote-5).
* غياب خطوط الهاتف عن عدد كبير من المواطنين في الوطن العربي. حيث يبلغ عدد خطوط الهواتف الثابتة حوالي (33) خطًا لكل (100) مواطن في دولة الامارات العربية ولبنان و(26) خطًا في البحرين و (24) خطا في قطر، و (20) خطا في الكويت، ويقل هذا العدد عن (10) خطوط في بعض الدول العربية ذات الدخل المنخفض.
* عدد مستخدمي الانترنت لا يتجاوز (16%) من المواطنين في دولة الامارات العربية ولا يتجاوز هذا العدد (7%) في قطر، وحوالي (5%) في لبنان، وتقل النسبة عن ذلك كثيرا في غالبية الدول العربية.

**العوامل الاقتصادية:** وتتمثل في النقاط التالية:

* انخفاض مستوى الدخل لدى شريحة كبيرة من المجتمعات العربية، فبينما يزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دولة الامارات العربية المتحدة على تسعة آلاف دولار، فإنه يقل عن 1500 دولارا في عدد كبير من الدول العربية ومنها مصر المغرب وسوريا واليمن والسودان وغيرها.
* تدني مفاهيم العمل الاقتصادي وقواعده، حيث مازلنا نفتقر إلى مفاهيم الجودة وعناصر المنتج المتماثل المطابق والمواصفات والمقاييس وغيرها.
* معظم المؤسسات العربية العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال صغيرة ويكرر بعضها بعضا، ولا تتجه إلى الاتحاد والاندماج والشراكة لكي تنمو وتزدهر.
* وتبين المؤشرات السابقة ضعف القدرة لدى افراد الكثير من المجتمعات العربية على اقتناء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لانخفاض مستوى الدخل لدى معظم الدول العربية أولا ولدى أفراد المجتمع العربي ثانيا.

**العوامل الثقافية والتربوية:** و تتمثل في النقاط التالية:

* ارتفاع نسبة الأمية في بعض الدول العربية، حيث تصل بالمتوسط إلى (25%) بين الرجال و (47%) بين النساء، وترتفع هذه النسب بشكل واضح في دول شمال أفريقيا، إذ لا يمكن توقع بناء مجتمع معلومات بأطر غير متعلمة.
* انخفاض مستوى التعليم بدرجة متواصلة، وذلك في مختلف مراحل التعليم سواء على المستوى المدرسي أو التعليم العالي، بالإضافة إلى عدم تدريس الحاسوب واللغة الانجليزية بشكل فاعل ابتداء من السنة الدراسية الأولى، وهنا لابد من اعادة النظر في النظم التعليمية بمشاركة القطاعين العام والخاص.
* معرفة الغالبية العظمى من مجتمعاتنا العربية باللغة الانجليزية ما تزال ضحلة، علما بأنها تشكل ما نسبة (80%) تقريبا من النتاج الفكري العالمي وبخاصة على شبكة الانترنت.

**العوامل المؤسسية والتشريعية:** وتتمثل في النقاط التالية:

* الغياب الواضح للمؤسسات الرسمية ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تعاني الدول العربية من ضعف البنية المؤسسية الحكومية المتمثلة في البيروقراطية والروتين وتعقيد المعاملات والاجراءات عندما يتعامل أفراد المجتمع مع أجهزة الدولة.
* النقص الواضح في القوانين و الأنظمة والتشريعات العربية التي تتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المختلفة.

**مشكلة البحوث والتطوير:**

هناك علاقة قوية بين الانفاق على البحوث والتطوير والاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. على سبيل المثال تتفق اليابان (3.76%) من الناتج القومي الاجمالي عل شؤون البحث والتطوير، أما الولايات المتحدة فتنفق (8.2%) وألمانيا (2.63%) وفي المقابل نجد أن هذه النسب متواضعة جدا في البلاد العربية، على سبيل المثال تنفق تونس (0.3%) فقط، والأردن (0.26%) ومصر (0.22%) وسوريا(0.2%) والكويت(0.16%) فقط1[[5]](#footnote-6).

أمام ما قيل الآن من معوقات تقف أمام الدخول إلى مجتمع المعلومات نجد أنفسنا أمام تساؤلات عدة : أين نحن من المعادلة الجديدة ؟ وأين هو موقعنا فيها ؟ وماذا أعددنا للركب واللحاق بقطار التقدم وتفادي التأخير والتهميش؟ للإجابة ولكن عندما نحاول أن نجد أجوبة للأسئلة المطروحة وعند العودة لما قلناه أعلاه نلاحظ أن الأمور معقدة و صعبة لتجاوز هذه المعضلة خاصة أمام السياسات المعمول بها على أرض الواقع حاليا ، وأمام حكومات لا تولي اهتماما بهذا الأمر فالموازنات مثلا التي تخصص للبحث العلمي في العالم العربي لا تكاد تذكر، كما أنّ مؤسسات البحث العلمي تسيطر عليها البيروقراطية والشكليات أكثر من أي شيء آخر، والشيء نفسه يمكن قوله بالنسبة للبحث العلمي داخل المؤسسات الجامعية.

وفي معظم الدول العربية لا تعتمد الحكومات على بيانات ومعلومات ودراسات في اتخاذ قراراتها، وهذا يعني أنّ المعلومة كمصدر قوة لا تعني شيئا بالنسبة للكثير من أصحاب القرار في العالم العربي، وهذا يتناقض أساسا مع روح وفلسفة مجتمع المعرفة.، هذا إلى جنب أن الكثير من الدول العربية مازالت وسائل الإعلام تعاني من الرقابة والولاء الأعمى للحكومات، وهذا يعني أنّ مصدرا من المصادر الرئيسية للمعلومات يعتبر مبتورا ولا يقوم بدوره في المجتمع كما ينبغي. وهنا يجد المواطن العربي نفسه أمام خطاب إعلامي لا يتفاعل ولا يتماشى مع روح مجتمع المعرفة.

وأمام هذا نجد ضعف البعد الاستشرافي والاستراتيجي في العديد من الدول العربية، حيث معالجة الأوضاع والقضايا يتم بطريقة يومية روتينية.

لقد بيّن التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية الذي أصدرته مؤسسة الفكر العربي أنّ العدد الإجمالي لمنشورات العالم العربي من الكتب خلال عام 2007 هو 27809 عناوين، أي أنّ كل 11950 مواطنا عربيا يكون له كتاب واحد بينما لكل 491 مواطنا إنكليزيا كتاب واحد ، ولكل 713 مواطنا إسبانيا كتاب واحد. وعلى صعيد دوافع استخدام الإنترنت لدى المواطن العربي يأتي دافع الترفيه في المرتبة الأولى بنسبة 46 % بينما يبلغ دافع التماس المعلومات 26 % ويبلغ عدد المواقع العربية المسجلة على الإنترنت 41745 موقعا حسب إحصائية 2007، ولا يشكل هذا العدد سوى نسبة 0،026 من إجمالي عدد المواقع العالمية1**[[6]](#footnote-7).**

**محاضرة بعنوان :**

**توصيات تجاوز العقبات التي تواجه الوطن العربي في مجال مجتمع المعلومات**

إن قطار مجتمع المعلومات يمضي سريعا، والفرصة المتاحة لنا في البلاد العربية لن تبقى لفترة طويلة. فإذا لم نتمكن من معالجة القضايا الأساسية السابقة فإن الفرصة سوف تذهب وتضيع، وعندها سوف يكون اللحاق بركب مجتمع المعرفة صعبا وسوف تكون الخسارة كبيرة جدا في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والمعلوماتية. وللخروج من هذا المأزق ومن هذا التخلف هناك العديد من الاقتراحات من هنا وهناك فمثلا نجد النادي العربي للمعلومات وضع إستراتيجية عربية لحل المشكلات التي تواجد الوطن العربي في مجال المعلومات. وتتلخص بنود هذه الإستراتيجية في النقاط التالية:

* السياسات الحكومية نحو المعلومات.
* مصادر المعلومات وسبل توفرها.
* امكانات النشر والاتصال.
* الاتصال عن بعد (شبكات المعلومات والانترنت).
* التعاون بين المؤسسات العربية.
* نقل التكنولوجيا.
* تنمية القوى البشرية.
* نظم المعلومات في المؤسسات المختلفة.
* الجمعيات المهنية والمؤسسات الخاصة.
* تطوير التعليم العالي والمتوسط.
* الانتاج الفكري العربي والبحث العلمي.
* مصادر التمويل1[[7]](#footnote-8).

إلى جانب هذه النقاط المختصرة حول مايجب القيام به لتجاوز العقبات التي تحول نحو معايشة مجتمع المعرفة بمجتمعاتنا العربية سنتطرقإلى بعض التوصيات التي من شأنها تنقلنا إلى مجتمع المعرفة وذلك بنوع من التفصيل كما يلي :

1. تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك بالاعتماد على تكنولوجيات مناسبة، وبتكلفة معقولة تستطيع الدول العربية المختلفة تحملها إرهاق موازناتها أو تحمل ديون باهضة قد تحتاج إلى سنوات طويلة لسدادها، وكذلك دون وضع فوائد وأعباء إضافية كبيرة على موازنات الدول في السنوات القادمة وتجدر الملاحظة هنا أن التكنولوجيات في هذا المجال تتطور بسرعة فائقة، أو تحتاج أثمانها إلى فترة طويلة لسدادها. وبخاصة من الدول العربية الفقيرة.
2. تطوير الخطط اللازمة لبناء المجتمع المعلوماتي، الأمر الذي يحتاج إلى دعم سياسي وإعطائه الأولوية ضمن برامج الدولة، ذلك أنه لا يمكن تحقيق التنمية البشرية الضرورية أو تأسيس البنية التحتية الملائمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دون توافر الدعم من أعلى المستويات المسؤولة في الدول، وزيادة الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى المؤسسات المختلفة، ومؤسسة الأعمال والنشاطات في مختلف أجهزة الدولة بحيث يسهل التعامل معها الكترونيا.
3. توفير إمكانية الاتصال للمجتمعات العربية ذات الدخل المنخفض وبتكلفة رخيصة ويمكن الاعتماد على أجهزة حواسيب وأجهزة اتصال ذات تكنولوجيا أقل تطورا لتعليم سكان المناطق الفقيرة أساسيات الحاسوب وتطبيقاته واستخداماته والاتصال مع شبكة الانترنت، بحيث يتم الحصول على هذه الأجهزة من المؤسسات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ذات المقدرة على تطوير مقتنياتها من التكنولوجيا، إضافة إلى التبرع بالأجهزة الأخرى إلى المراكز المجتمعية المذكورة.
4. تحرير قطاع الاتصالات مع مراقبة كلفة الخدمات، ذلك أنه يصعب توفير الشبكات الرقمية اللازمة لتبادل المعلومات، والتي تتطور بسرعة هائلة دون إجراء عملية التحرير، حيث لا تستطيع مؤسسات الاتصالات الحكومية القيام بذلك، ولعل من أهم عوامل انتشار استخدام الانترنت من قبل فئات المجتمع المختلفة هو تعرفة الاستخدام، والتي تحتاج ّإلى تحقيق عنصر المنافسة في تقديم هذه الخدمة لتخفيض سعرها، وحتى لا يتم احتكار السوق من قبل شركة واحدة أو شركتين قد تتفقان على وضع سعر مرتفع، فلا بد من المراقبة الحثيثة من الحكومة أو من هيئات رقابة الاتصالات، لتوفير هذه الخدمات بسعر معقول ومتناسب مع دخل المواطنين.
5. تثقيف المواطنين بأساسيات الحاسوب والاتصالات (أنظمة التشغيل ومعالجة الملفات، ومعالجة الكلمات، والجداول الالكترونية عند إنشائها، ومساعدتهم على انجاز معاملاتهم والحصول على الخدمات المختلفة الكترونيا.
6. تأهيل الموظفين في القطاعات المختلفة للتحول إلى نظام الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وغيرها من التطبيقات، وإعادة النظر في جميع إجراءات التعامل ما بين المواطن والجهات الحكومية المختلفة لتحقيق إمكانية الانتقال إلى البيئة الالكترونية.
7. إعادة هيكلة التعليم العام( الحكومي في المدارس) بغية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس وإدراج الحاسوب والاتصالات ضمن المناهج المدرسية الأساسية، وكذلك تقوية معرفة الطلبة باللغات الأجنبية وبخاصة اللغة الانجليزية، وتوفير إمكانية التعليم والتعليم عن بعد، وهو أمر يمكننا من الاستفادة من عدد غير محدود من الجامعات والبرامج التعليمية والمواد الدراسية على مستوى العالم بأكمله، وذلك باستخدام مواد تعليمية في شتى التخصصات جرى تطويرها بوساطة خبراء في مجالات اختصاصاتهم، ولابد من وضع استراتيجيات للتعامل مع هذا النوع من التعليم لضبط نوعيته فيما يخص المواطن العربي المتلقي له.
8. توسيع نطاق مبادرات الحكومة الالكترونية، علما أن هذا القطاع واسع ويشمل جميع مؤسسات الدولة، ولابد من قيام جهة معينة بالتنسيق لتطوير هذه المبادرات وتشجيعها.
9. تشجيع التجارة الالكترونية، وهذا الموضوع يهم قطاعا واسعا من المؤسسات في كل دولة كالشركات والمصانع والبنوك وغرف الصناعة والتجارة والمؤسسات الحكومية( الضرائب والجمارك وغيرها)، كما يهم شريحة واسعة من المواطنين الذين يتعاملون مع الشركات لشراء حاجياتهم، أو انجاز أعمالهم، كحجوزات جذب الاستثمارات العربية الإقليمية والدولية لتطوير البنى الأساسية حيثما يكون ذلك ممكنا، فمن المعروف أن قطاع تكنولوجيا المعلومات الاتصالات يعد من أكبر القطاعات التي تدر ربحا للشركات العاملة في هذا المجال، وذلك من خلال خلق مناخ جاذب ومشجع للاستثمار في هذه المجالات، وإعادة هيكلة التعليم العالي لجعله قادرا على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات( إعداد الطلبة في التخصصات الجامعية المختلفة، تركيز الجامعات على تخصصات مختلفة يكمل بعضها بعضا، ..الخ) وذلك في ضوء حاجات السوق المحلية العربية، كذلك التركيز على المهارات الأساسية كالاتصال والإبداع والمبادرة وغيرها في التعليم العالي.
10. تأهيل المدرسين لاستخدام الحاسوب كأداة فاعلة في التعليم في شتى التخصصات العلمية والإنسانية والاجتماعية والتجارية والقانونية وغيرها، وتصميم برامج تدريب مستمرة للمدرسين في المدارس والجامعات ليبقوا مواكبين للتطورات التكنولوجية، علما أن أية هيكلة في التعليم العام والجامعي لا يمكن لها أن تنجح دون تأهيل اللازم للقائمين على العملية التدريسية، مع التركيز على تغيير مفهوم المدرس ليقوم بدور المنسق بدلا من الدور التقليدي الذي يقوم به حاليا، وذلك اعتمادا عل أدوات التكنولوجيا الحديثة.
11. توفير بيئة تشريعية ملائمة للتعاملات الالكترونية، ويتضمن ذلك إعداد قانون في كل دولة يعترف بالتعاملات التي يتم اجراؤها أو إرسالها أو تخزينها بالوسائل الالكترونية، مع ما يصاحب ذلك من قوانين أو تشريعات ضرورية كالتوقيع الالكتروني وغيره، كما يتضمن هذا الأمر مراجعة جميع القوانين الأخرى ذات العلاقة وتحديثها مثل قوانين الضرائب والجمارك والعمل والشركات والمؤسسات المالية والمصرفية وغير ذلك، بحيث تعكس تلك القوانين عناصر الشفافية والمرونة في التعامل من خلال البيئة الالكترونية1[[8]](#footnote-9).

1. 1- نبيل علي ، نادية حجازي : الفجوة الرقمية ، رؤية عربية نحو مجتمع عربي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد 218، 2005، ص 36-38.

   2-محمد ذياب مفتاح : مجتمع المعلومات ، مجلة المكتبات والمعلومات ، عدد1 ، 1997، ص 51. [↑](#footnote-ref-2)
2. 1- نبيل علي : الحاسب الآلي والتخطيط المستقبلي لاستخدامه في اطار الثقافة العربية ،المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ، الكويت ، مجلد 3، 1986، الكويت ، ص 109-110.

   2-نبيل علي : العرب وعصر المعلومات ،سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ع 184، 1994 ، ص 30-31. [↑](#footnote-ref-3)
3. نبيل علي : العقل العربي ومجتمع المعرفة ، سلسلة عالم المعرفة ، الجزء1 ، 2009 ، الكويت ،55-57. [↑](#footnote-ref-4)
4. 1- نبيل علي، مرجع سابق ، ص 57-58 [↑](#footnote-ref-5)
5. 1-المعلوماتية في الوطن العربي ، مؤسسة شومان ، عمان ، 2002 ، ص 15. [↑](#footnote-ref-6)
6. 1- عبد الله تركماني ، مرجع سبق ذكره . [↑](#footnote-ref-7)
7. 1.- النادي العربي للمعلومات : الاستراتيجيات العربية للمعلومات ، المجلة المعلوماتية ، العدد 4، 2000، سوريا ، ص 40 [↑](#footnote-ref-8)
8. 1- ربحي مصطفى عليان ، مرجع سابق ، ص 364-367. [↑](#footnote-ref-9)